



قام مئات الآلاف من الناس في غزة بالفرار من القصف. عندما عادت العائلات إلى حي الشجاعية شرقي غزة أثناء وقف إطلاق النار القصير الذي دام 12 ساعة؛ وجد الكثيرون بيوتهم مدمرة تماماً (يوليو/تموز 2014). إيباد البابا/أوكسفام

## وقف لإطلاق الإخفاق

إعادة التفكير في سبع سنوات من السياسات الفاشلة في غزة

لقد طرأ التصعيد الأخير للعنف في غزة وجنوب إسرائيل على حساب كلفة بشرية باهظة. إذ قُتل أكثر من 1500 مدني في غزة، وستة مدنيين في إسرائيل. وأصبح أكثر من مئة ألف فلسطيني في عداد المشردين، ودمرت بنية تحتية مدنية لا غنى عنها للمدنيين بمليارات الدولارات في القطاع. الإعلان الأخير لوقف إطلاق النار مرحب به بالتأكيد ولكن ليست سوى الخطوة الأولى على طريق طويل نحو سلام دائم.

إذا لم يتم التوصل إلى حلول طويلة الأمد تضمن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في غزة، فلا أفق هناك سوى استمرار أعمال التصعيد العسكري المتكررة، مع زيادة اقتتاد الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء للأمان. ولقد أسفر تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لسياسة العزل – العزل السياسي والعزل المادي لغزة عن الضفة الغربية – عن نشطي الأراضي الفلسطينية المحتلة و تشرذمها ، وهو الأمر الذي يمثل عائق كبير يعترض طريق فرص إقامة سلام دائم.

إن النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين يتطلب حلاً سياسياً على المدى البعيد، وهو يبدأ بوقف دائم لإطلاق النار، ثم وقف حصار غزة، وأخيراً مفاوضات سلام تنطلق من مقتضيات القانون الدولي.

## الملخص

حدث التصعيد الأخير للعنف في قطاع غزة وجنوب إسرائيل على حساب كلفة بشرية غير مقبولة. حتى الآن أسفر عن وفاة أكثر من 2.100 فلسطيني- و تقريباً 85 المئة من الذين تم التعرف عليهم مدنيين- و وفاة 68 إسرائيلياً ستة منهم مدنيين. هناك أكثر من 10.000 فلسطيني، الأغلبية العظمى منهم مدنيين، و أكثر من 500 إسرائيلياً لحقت بهم إصابات. وتعرضت البنية التحتية التي لا غنى عنها في غزة لدمار موسع، وكانت التقديرات المبدئية لإعادة إعمارها تتجاوز مليارات الدولارات، وأصبح 100.000 فلسطيني في عداد المشردين.

وقف إطلاق النار الأخير بين إسرائيل وحماس – الذي تم الموافقة عليه في 26 آب/ أغسطس - هي فترة راحة تشتد الحاجة إليها لجميع المدنيين بعد 50 يوم من العنف الشديد، لكن ما هي الا خطوة أولى نحو السلام والأمن للجميع. يجب على إسرائيل رفع القيود بشكل دائم على التنمية الفلسطينية والسماح لحرية الحركة.

ومن بعد التصعيد الأخير للعنف في غزة، أواخر عام 2012، أخفق القادة الإسرائيليون والفلسطينيون – ومعهم المجتمع الدولي – إخفاقاً تاماً، في انتهاء فرصة وقف إطلاق النار لصالح كسر دائرة العنف وتحسين حياة الناس بشكل جوهري على الجانبين. لا يمكننا تحمل كلفة ارتكاب الخطأ عينه مرة أخرى. لعل هذه هي آخر فرصة سانحة لتنفيذ حلول مستدامة قادرة على إدخال تحسينات ملموسة على حياة كل من الفلسطينيين والإسرائيليين. وإلا فسوف يستمر تكرار التصعيد العسكري على فترات أخذة في التقارب؛ ما يعظم كثيراً من افتقاد الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء للأمان.

إن التشكيل الأخير لحكومة وحدة وطنية فلسطينية من التكنوقراط يعد من التطورات الأكثر إيجابية على مدار السنوات الأخيرة، وعلى مسار التغلب للانقسامات المادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يمثل خطوة ضرورية نحو تحقيق هدف حل الدولتين بالشكل الملائم.

غير أن سياسة الفصل التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية – من خلال العزل السياسي والمادي لغزة عن الضفة الغربية – تؤدي إلى استمرار تشرذم الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن التدابير العقابية التي تضر الفلسطينيين في غزة على نحو غير متناسب قد أسفرت عن إجمالي ناتج قومي نصيب الفرد منه 1074 دولاراً، وهو نصف مثيله في الضفة الغربية، ويتجاوز بالكاد ثلاثة بالمئة من مثيله في إسرائيل<sup>1</sup>. إن تحسين الحياة في غزة وإعادة ربط القطاع بالضفة، وتشمل القدس الشرقية، سوف يتطلب إعادة تقييم للإطار الذي يتعاطى المجتمع الدولي من خلاله مع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لإسرائيل شواغل أمنية مشروعة و لكن لا يمكن الاستمرار في معالجة تلك الشواغل على حساب السكان المدنيين الفلسطينيين. يتطلب الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين حلاً سياسياً يبدأ باتفاق شامل لوقف إطلاق النار ، ثم إنهاء حصار غزة، وأخيراً التفاوض على السلام بناء على مقتضيات القانون الدولي.

## التوصيات: 14 خطوة فورية

### حماية المدنيين

- يجب نشر عناصر دولية، كإجراء مؤقت لبناء الثقة؛ من أجل مراقبة وقف الأعمال العدائية ، ورفع التقارير العلنية حول أية انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك أحكام النقل والوصول، وضمان وصول المساعدات والتدابير الإنسانية إلى السكان المدنيين.
- يجب ضمان التفقيش الناجع على الحدود بين مصر وغزة من أجل القضاء على نشاط تهريب الأسلحة غير المشروع، والضغط على جميع الأطراف من أجل الامتناع عن العنف وتحسين حماية المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين من العمليات العسكرية والهجمات الصاروخية، بحسب مقتضيات القانون الدولي.
- يجب العدول عن نهج السماح لقوات الأمن الإسرائيلية قانوناً بالاشتباك في المناطق المحظور الوصول إليها بالقطاع براً وبحراً، من أجل تحسين حماية المدنيين، وبمقتضى جميع التزامات

**القانون الدولي المترتبة.** يُنفذ النشاط الإسرائيلي حالياً بمقتضى *قوانين النزاعات المسلحة* التي تسمح بالاستخدام القانوني للقوة المميّنة في عدد كبير من الحالات. النهج الأكثر ملائمة هو نموذج *إنفاذ القوة* الذي يحد من الاستخدام القانوني للقوة المميّنة بحيث يقتصر استخدامها على الحالات المتطرفة، وذلك بعد ثبوت عدم كفاية جميع التدابير الأخرى غير المميّنة.

- **يجب في جميع حالات القتل أو الإصابة الجسيمة ضمان تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لنتائج لجنة توركيل<sup>2</sup> من خلال القيام تلقائياً بفتح تحقيق في الملابس الخاصة بكل حالة.** رأت اللجنة أن في سياق إنفاذ القانون فإن "قتل الأفراد [...] من قبل قوات أمن [...] يؤدي في حد ذاته إلى التزام بالتحقيق"<sup>3</sup>. هذه خطوة أولى لا غنى عنها على مسار زيادة المساءلة – التي توجد حاجة ماسة إليها – وإتاحة الإنصاف القانوني الفعال، وهو من سبل منع وقوع المزيد من العنف والدمار في المستقبل.

## تنقلات الناس

- **يجب إعادة فتح وصلة دائمة ومفتوحة عبر معبر إيريز لتنقلات المدنيين بين غزة والضفة الغربية، وتشمل القدس الشرقية.** فالقيود المطبقة حالياً تفرض قيوداً تسفية وغير متناسبة على كل سكان غزة. يبدأ التقدم ها هنا ببدء العمل بقائمة "منع السفر"، وبموجب هذا النظام لا يمكن رفض طلبات تصريح السفر إلا بناء على تهديدات أمنية محددة وقابلة للإثبات يمثلها الشخص مقدم الطلب.
- **يجب فتح معبر رفح مع مصر أمام تنقلات المدنيين.** إن زيادة تنقلات الأفراد عبر رفح لا تحل الحكومة الإسرائيلية إطلاقاً من التزاماتها بفتح جميع المعابر الأخرى وتطبيع مرور الناس والسلع منها.
- **لا بد من إعادة نشر الحرس الرئاسي التابع للسلطة الفلسطينية على امتداد الحدود بين غزة ومصر من أجل تيسير تخفيف القيود على تنقلات الناس إلى غزة ومنها بشكل مستدام.** إن الأمن الذي تكفله هذه التدابير خطوة لا غنى عنها على مسار كفالة التنقلات للناس والسلع عبر إسرائيل بشكل حر ودون عقبات.

## حركة السلع

- **يجب ضمان الدخول الفوري لمواد البناء، وتشمل الخرسانة وإمدادات البناء والحديد الصلب، وهي المواد اللازمة لإعادة إعمار البنية التحتية العمومية في غزة، والمصانع، والأعمال التجارية والمساكن.** لا بد من توفير المساعدات الإنسانية ومساعدات إعادة الإعمار والإصلاح بناء على الحاجة، ويجب ألا تكون معدلاتها مربوطة بالتطورات السياسية أو بالطلبات السياسية، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات الفلسطينية المسلحة.
- **وكخطوة أولى نحو نمو اقتصادي وتقليص معدلات الفقر بشكل مستدام، يجب تحديث معبر كرم أبو سالم (كريم شالوم) بحيث يستوعب بشكل كامل مرور السلع التجارية.** إن زيادة ساعات العمل وإدخال تحسينات تسمح باستيعاب نقل السلع في الحاويات<sup>4</sup> عند معبر كرم أبو سالم (كريم شالوم) من شأنها تقليص تكاليف التعامل لدى المعبر وزيادة حجم السلع العابرة وهامش الربح. وفي حين أن فتح جميع المعابر إلى غزة ومنها خطوة ضرورية من أجل نمو اقتصادي بعيد الأمد؛ فإن تحسين قدرات كرم أبو سالم سيكون له مردود مهم وفوري على الاقتصاد الفلسطيني.
- **يجب توضيح الأسباب الأمنية المزعومة لحظر التجارة بين غزة والضفة الغربية وإسرائيل، والعمل على معالجتها.** لا بد من تنفيذ تدابير تقنية بناء على تفاهم واضح بأنه لا يمكن تعديلها أو تبديلها إلا في ظروف استثنائية على صلة بتهديدات أمنية مباشرة، وليس كإجراء تمييزي يعاقب السكان جميعاً.
- **يجب تنسيق قائمة بالمواد مزدوجة الاستخدام الممنوع دخولها غزة، مع قائمة بالسلع الممنوع دخولها الضفة الغربية.** في حين أن قائمة المواد مزدوجة الاستخدام الخاصة بالضفة الغربية تؤدي إلى معوقات جمة تعترض معاش الفلسطينيين بالضفة، وأنه لا بد من مراجعتها، فهي على ذلك أقل تقييداً من القائمة الخاصة بغزة. من ثم يمكن أن توفر قائمة الضفة الغربية نقطة بدء – هي بمثابة حد أدنى – للمناقشات التقنية المقبلة.

## الجهود الدبلوماسية

- **إن إحرار التقدم على مسار تحسين الحياة في غزة وإعادة ربط غزة بالضفة الغربية، ومنها القدس الشرقية، يتطلب إعادة تقييم للإطار الذي يتواصل المجتمع الدولي بمقتضاه مع حكومة الوحدة الوطنية، وتشمل حماس.**

- يجب دعم الرئيس عباس من أجل التحرك سريعاً نحو الانتخابات. إن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية هي حكومة تكنوقراط، وقد رحب بها الاتحاد الأوروبي وقبلت بها الولايات المتحدة كحل مؤقت، وعليه يجب تشجيعها على الوفاء بمهمتها المعلنة، ألا وهي منح القيادة السياسية الفلسطينية – وأية جهود في المستقبل على مسار مفاوضات السلام – مشروع ديمقراطية.
- يجب أن تكون الحكومة الفلسطينية التي ستأتي بعد الانتخابات – وليس أطرافاً بعينهم – مسؤولة عن المبادئ الأربع الحالية (نبذ العنف، قبول الاتفاقات السابقة الموقعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بدولة إسرائيل). من المرجح إثر الانتخابات أن تضم الحكومة الفلسطينية أعضاء من حماس وفصائل فلسطينية أخرى، لا إجماع بينهم حالياً على الجهود الدبلوماسية. لا بد أن يكون الاتفاق الدولي على المعايير الدنيا شفافاً وأن يبدأ نفاذه قبل الانتخابات.
- يجب بذل جهود حثيثة من أجل الترشيد في جميع الوزارات الفلسطينية وهذا لصالح تقليص النفقات وضمان توفير الخدمات الجيدة للسكان الفلسطينيين على أساس الاحتياج، وأن يكون هذا أساساً ومنطلقاً للخطة الاستراتيجية الوطنية، ومن أجل زيادة فعالية وكفاءة المشروعات الممولة من جهات مانحة.

## الحواشي

<sup>1</sup> Oxfam, '20 Facts: 20 Years Since the Oslo Accords', September 2013  
<http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-oslo-20-factsheet.pdf>

<sup>2</sup> شكلتها الحكومة الإسرائيلية في أعقاب حادث فلوتيل (أسطول الحرية) عام 2010.

<sup>3</sup> اللجنة العمومية لفحص الحادث البحري بتاريخ 31 مايو/أيار 2010: التقرير الثاني – لجنة توركيل"، ص 103، مايو/أيار 2010: <http://www.turkel-committee.gov.il/files/newDoc3/The%20Turkel%20Report%20for%20website.pdf>

<sup>4</sup> يعمل معبر كرم أبو سالم (كريم شالوم) حالياً بموجب نظام مزدوج. فالسلع التي تصل من أحد الجانبين تُنقل إلى "شاحنة معقمة" تنقل السلع بين منشأتين إحداهما عند الطرف الإسرائيلي والأخرى عند الطرف الفلسطيني، ومن الطرف التي تصل إليه يتم نقل الشحنة مجدداً إلى شاحنة جديدة. هذا النظام باهظ التكلفة، ويستغرق مدة طويلة، ولا يلائم نقل المنتجات الزراعية الهشة. باستخدام الماسح الأمني الذي تبرعت به الحكومة البولندية للتحويل إلى نظام "من الباب للباب" من شأنه تقليص كلفة النقل عبر المعبر كثيراً، إذ يمكن نقل الحاويات من المصدر إلى المستقر دون حاجة إلى تحميل وتعبئة الشحنات مرتين.



© أو كسفام الدولية أغسطس/آب 2014

كتب هذه الورقة كل من لاني فرايريكس، مع ديفيد أندريس فينياس ونيكولا باي. تتقدم منظمة أو كسفام بالشكر إلى إد كابرنز وجون مازليا وآلون مكدونالد وكيت ويغنز على ما قدموه من عون في إنتاج المذكرة. هذه الورقة تأتي ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها كإضافة إلى النقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في هذه الورقة يمكنكم مراسلة:

[advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

هذا المطبوع محمي بحقوق الملكية الفكرية لكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني:

[policyandpractice@oxfam.org.uk](mailto:policyandpractice@oxfam.org.uk)

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة.

نشرته منظمة أو كسفام بريطانيا وأوكسفام الدولية مسجلاً برقم: ISBN 978-1-78077-692-7 صدر في أغسطس/آب 2014.

العنوان:

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

## أو كسفام

أو كسفام اتحاد كونفدرالي دولي يضم 17 منظمة تعمل معاً في أكثر من 90 دولة، ضمن حركة عالمية لإحداث التغيير، ولبناء مستقبل متحرر من ظلم الفقر:

أو كسفام أمريكا ([www.oxfamamerica.org](http://www.oxfamamerica.org))

أو كسفام أستراليا ([www.oxfam.org.au](http://www.oxfam.org.au))

أو كسفام في بلجيكا ([www.oxfamsol.be](http://www.oxfamsol.be))

أو كسفام كندا ([www.oxfam.ca](http://www.oxfam.ca))

أو كسفام فرنسا ([www.oxfamfrance.org](http://www.oxfamfrance.org))

أو كسفام ألمانيا ([www.oxfam.de](http://www.oxfam.de))

أو كسفام بريطانيا ([www.oxfam.org.uk](http://www.oxfam.org.uk))

أو كسفام هونغ كونج ([www.oxfam.org.hk](http://www.oxfam.org.hk))

أو كسفام الهند ([www.oxfamindia.org](http://www.oxfamindia.org))

أو كسفام إنترمون (إسبانيا) ([www.oxfamintermon.org](http://www.oxfamintermon.org))

أو كسفام أيرلندا ([www.oxfamireland.org](http://www.oxfamireland.org))

أو كسفام إيطاليا ([www.oxfamitalia.org](http://www.oxfamitalia.org))

أو كسفام اليابان ([www.oxfam.jp](http://www.oxfam.jp))

أو كسفام المكسيك ([www.oxfamexico.org](http://www.oxfamexico.org))

أو كسفام نيوزيلندا ([www.oxfam.org.nz](http://www.oxfam.org.nz))

أو كسفام نوفيبي (هولندا) ([www.oxfamnovib.nl](http://www.oxfamnovib.nl))

أو كسفام كيبك ([www.oxfam.qc.ca](http://www.oxfam.qc.ca))

لمزيد من المعلومات يمكنكم مراسلة أي من تلك المنظمات أو زيارة موقعنا [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)



**OXFAM**

[www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)